دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإعلام والمشروعية السياسية فى تونس : الدعاية التسلطية من خلال جريدة الصباح
المصدر:	المجلة التونسية للدراسات الفلسفية
الناشر:	الجمعية التونسية للدراسات الفلسفية
المؤلف الرئيسي:	التليلي، جلال
المجلد/العدد:	ع50,51
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الصفحات:	54 - 73
رقم MD:	668045
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الإعلام السياسي، المشروعية السياسية ، جريدة الصباح، تونس
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/668045

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإعلام والمشروعية السياسية في تونس:
الدعاية التسلطية من خلال جريدة "الصباح"

جلال التليلي (•)

"كل من الداعية السياسي والصحفي هما الممثلان الأكثر أهمية للممارسة الديماغوجية في العصر الحديث" ماكس فيبر

"يحتاج الحاكم دائما إلي تحويل القوة إلي حق والطاعة إلي واجب" جون جاك روسو

يمثل الخطاب الصحفي في السياق التونسي مجالا لاختبار التمثلات الإعلامية لبعض عناصر المشروعية السياسية المسموح بتداولها إعلاميا وصحفيا، من حيث بنيتها ومصادرها ووظائفها ضمن المنطق الداخلي لاشتغال الثقافة السياسية المتقاسمة بين النخب الحاكمة والفاعلين الصحفيين . واذا كان مقياس المشروعية السياسية يستند إلى ممارسة السلطة باستخدام أقل ما يمكن من وسائل الإكراه المادي والسياسي بما في ذلك احتكار الحقول الاجتماعية التوسطية لاستخدام أشكال الدعاية المباشرة، فإن وسائل الإعلام والصحافة المكتوبة [1] بحكم طبيعة حقلها الثقافي الخصوصي وعلاقتها بالنظام السياسي في تونس، يمكن أن تمثل مجالا بحثيا لقياس المشروعية السياسية للنظام التسلطي وتفكيك آليات تجددها وكشف مصادرها. واستنادا إلى فرضية التناسب العكسي بين حجم المشروعية وحجم الدعاية السياسية المباشرة لفائدة السلطة المهيمنة أصلا على حقل الإعلام والصحافة، يمكن تفكيك الخطاب الافتتاحي لجريدة "الصباح " في مستويين اثنين: المكونات الهيكلية الملازمة للمشروعية السياسية ومصادر هذه المشروعية السياسية المستخدمة [2].

وتتكون المدونة المدروسة من عينة لافتتاحيات جريدة "الصباح " التونسية تمسح أربع عشريات (2000-1960)، تم تحليلها باستخدام المقاربة الكيفية لتقنية تحليل المضمون مطبقة على الخطاب الافتتاحي كما

(•) المعهد العالي لإطارات الطفولة قرطاج درمش – تونس

(1) يقتصر هذا النص علي تناول مسألة المشروعية السياسية في الصحافة المكتوبة قبل ثورة 14 جانفي، أما ما بعدها فهو موضوع دراسة أخرى خاصة.

(2) Eric NEVEU. Sociologie du journalisme, la Découverte. Collection "Repères" , Paris 2001, p 29.

صاغه فاعلوه بما تحمله الافتتاحية من خصائص تعبر في مجملها عن الخط التحريري للمؤسسة الصحفية وتلزمها سياسيا وإعلاميا أمام زبائنها المفترضين وخاصة أمام الفاعل السياسي المراقب لاشتغال الحقل ومنتجاته شكلا ومضمونا.

أ – الإعلام والدعاية السياسية:

انتقل غزو العقول والوجدان بالأفكار المشرعة للسلطة السياسية في المجتمعات الغربية إلى غزو يستهدف استهلاك المنتجات والخدمات، وأصبح الإشهار حفيدا للدعاية السياسية الحديثة التي برزت أولى أشكالها في أوروبا خلال القرن الخامس عشر باستعمال المعلقات والخطب [3] وهي أدوات مثلت امتيازا خاصا تحتكره الكنيسة والأنظمة الملكية وتهدف إلى تنشيط إنتاج المواقف السياسية المدعمة للسلطة وإعادة إنتاج الإقناع على نطاق واسع . ولم تكن وظائف الدعاية تقتصر على ذلك بل كانت تشغل عدة وظائف اجتماعية وثقافية متنوعة مثل الرقابة والضبط والاندماج الاجتماعي.

يعود تاريخ الدعاية السياسية إلى مراحل متقدمة من تطور الدول والإمبراطوريات حين استعملت كأداة لتأسيس الإجماع وبناء المشروعية السياسية، أما المصطلح فقد ظهر خلال العصور الوسطى في أوروبا حيث أنشأت الكنيسة الكاثوليكية إدارة تعنى بمهامها الخارجية باسم (Congrégation propagande) سنة 1633 . [4]

وفي مرحلة لاحقة أعطت الثورة الفرنسية مفهوما سياسيا أكثر دقة حيث أنشأت حكومة الثورة الفرنسية وزارة للدعاية سنة 1792 تعنى بتفسير المبادئ السياسية الحديثة ونشر الثقافة السياسية الديمقراطية والتمثيلية المناوئة للحكم للمطلق وتعويض مشروعية النظام القديم بأخرى جديدة . فقد أدى وجود الثورة الفرنسية إلى جعل الدعاية "حصيلة للالتقاء بين الأهداف السياسية وبين الحاجات الواقعية للفئات الصاعدة وهو التقاء يمثل قاعدة أساسية للدعاية " [5].

عرفت الدعاية تطورا نوعيا بعد اندلا ع الحرب العالمية الأولى ونجاح الثورة البلشفية في روسيا، وأدركت الأنظمة السياسية الأوروبية المتصارعة أن العمل الدعائي جزءا هاما من ممارسة السلطة والحفاظ عليها

([3]) Claude LEFORT, « Propagande », in Encyclopédia Universalis. France, S.A, 2002, Version CD ROM 8.

([4]) رفيق سكر، دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية، جروس برس، بيروت، 1991، ص 73.

([5]) Jacques ELLUL, Histoire de la propagande. PUF, Paris, 1987, p 34

وعملية حاسمة في تعبئة الجماهير وتحصيل إجماعها على الخيارات السياسية والحربية المتوخاة [6]. وأدى التقدم التقني في استعمال وسائل الاتصال والإعلام من ناحية وتطور العلوم الاجتماعية والسياسية من ناحية أخرى إلى تطوير أساليب الدعاية وتخطيط أهدافها وضمان فاعليتها السياسية في مرحلة أصبح فيها الرأي العام يلعب أدوارا انتخابية متزايدة في العملية السياسية ومجالا أكثر فاعلية في الموافقة على الخيارات السياسية والاجتماعية الكبرى.

إن تغير مصدر المشروعية من المرجعية الدينية والعسكرية إلى المرجعية السياسية القائمة على اشتغال الرأي العام والآليات التمثيلية أدى إلى تحول من توسيط المؤسسات والرموز الدينية في الإقناع والهيمنة إلى توسيط الدعاية عبر وسائل الاتصال والإعلام من قبل المؤسسات السياسية الحاكمة . ولا يمكن بالتالي البحث في تاريخ تطور الدعاية السياسية دون ربطها بتطور التقنيات الاتصالية والإعلامية، إذ يرى بعض السوسيولوجيين أن وسائل الإعلام الحديثة ولدت وتطورت في علاقة تلازمية مع استخداماتها الدعائية وتوظيفها للسيطرة على الرأي العام وتشكيله وتوجيهه [7].

فقد دشن كتاب تشاكوتين "اغتصاب الجماهير عن طريق الدعاية السياسية" [8] أولى المحاولات العلمية للكشف عن آليات اشتغال الدعاية وتقنيات الإقناع التي استعملت من قبل الدعاية النازية في ألمانيا. وبين أن الدعاية السياسية تقوم على دمج موضوع إيديولوجي معين مع الدوافع النفسية والغريزية للأفراد مثل الدوافع العدوانية والدوافع الجنسية والقرابية وتوجيه الغريزة نحو أفكار مقابلة لها مثل التفوق العرقي أو الثقافي أو المجتمعي، وأصبح عمل الدعاية يقوم على تحويل وجهة الدوافع والمكبوتات في الاتجاه الذي يختاره الدعاوي . وأنطلق تشاكوتين من فرضية مفادها أن إنسان الجماعة أو "داخل الجماعة لا يفكر بعقله بقدر ما يفكر بغرائزه " [9]، ويطرح نفسه موضوعا للتحكم وللممارسة الدعائية حين تحاصره الوسائل الإعلامية والاتصالية وتحيله على " نمط التراجع نحو التأملات الجماعية أين تهيمن الرموز والأساطير والمشاعر عوض

([6]) Francis BALLE, médias et société, Editions Montchrestien, Collection « Université Nouvelle », Paris, 1980, p 723

([7]) المرجع السابق، ص 47.

([8]) Serge TCHAKHOTINE, Le viol des foules par la propagande politique, Gallimard, Paris, 1952, p 31.

([9]) المرجع السابق، ص 39.

التفكير المنطقي القائم على مفاهيم واضحه" [10]. فالمجتمعات المعاصرة التي فقدت مرجعياتها التقليدية أصبحت عرضة للمرجعيات الإتصالية والإعلامية التي تصنع وفق أهداف ليست اجتماعية بالضرورة وحسب تقنيات صناعية لا تترك للأفراد هامشا للإفلات من التأثير والتوجيه.

يمكن تعريف الدعاية السياسية بأنها عملية توظيف ممنهجة (الوسائل الاتصال وتقنيات الإعلام للتأثير السياسي على الأفراد وتوجيه مواقفهم وسلوكاتهم " واقتناعهم بمشروعية السلطة وبشرعية خياراتها الكبرى في جميع مجلات الالتقاء بين السلطة السياسية والأفراد. وهي بهذا المعنى عملية تلاعب بالعواطف والطموحات الجماعية قصد الوصول إلى خلق حالة من التوتر الفكري والشحن الوجداني للاقتناع بموقف آني وتغيير بعض الآراء والاتجاهات والمحافظة على بعضها الأخر [11]. وتحاول الدعاية السياسية استعمال مجموعة من الحجج المنطقية والتاريخية وربطها بالمصالح الغير مباشر للجمهور المستهدف . وتستخدم عدة آليات تأثيرية وتعبوية مثل رسم الشعارات وبناء الوعود الجماعية والإيحاء والاستهواء وتستغل ميل الأفراد إلى الانضباط والتقليد والتماثلية، كما توظف ميلهم للتجديد باستعمال اللغة والرموز [12]. فعادة ما تتخذ الدعاية من اللغة وسيلة لتشغيل الخيال الفردي والتحكم في المخيال الجماعي، حيث " تمحى الحدود بين الواقع والخيال ويتدخلان ضمن منظومة بنائية تعقد اللغة وظائفها التواصلية وتجعل منها أداة هيمنة وتوجيه ويصبح الفرد ضحية لأوهام السعادة والحرية " [13].

إن ارتباط الدعاية بالصراع السياسي والعسكري بين الحركات الاجتماعية والدينية وبين المجتمعات والثقافات والدول يجعلها تتخذ أساليب سجالية راجعة إلى طبيعة نشاطها وتطورها كوسيلة صراعية، وهي لذلك أصبحت مع الدولة الوطنية تصنع أعداء وهميين مثل القضايا الاجتماعية والتنموية كالتخلف والبطالة وتلوث المحيط والتحديات الاقتصادية، لجمع الأفراد حول أهداف جماعية وإقناعهم بالتوجهات المصاغة حتى ولو كانت من خارج إراداتهم واستراتيجياتهم.

([10]) Jean CAZNEUVE, La société de la l'ubiquité, Denoël, Paris, 1972, p 51

([11]) حسن الحسن، الدولة الحديثة، إعلام واستعلام، دار العلم للملايين، بيروت 1986، ص 229

([12]) رالف رزق الله، (العقلانية واللاعقلانية في الدعاية السياسية) مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد 23 سنة 1981، بيروت، ص 7 – 8 .

([13]) Jacques ELLUL, Propagandes, Editions Armand colin, Paris, 1963 p. 62

وبقدر ما تضعف آليات المشاركة، تقوى وتتكثف الممارسات الدعائية بواسطة آليات التكرار والتضخيم والتبسيط والتناسق في مضامين الرسائل الدعائية التي لا يمكن تمييزها عن مضامين الرسائل الإعلامية في مجتمعات العالم الثالث نظرا لتبعية الإعلام للدولة [14].

تناول جاك إلول ظاهرة الدعاية في "مجتمعات الاتصال "كممارسة من داخل الاتجاهات العميقة للمجتمع ومرتبطة بالتمثلات الجماعية تدخل في صميم العملية الإعلامية، وقدم مساهمته النقدية حول ما سماه " بالدعاية المشاركة " [15]. فممارس الدعاية أو الدعاوي (Propagandiste) لم يعد ذلك الساحر المتحفز لممارسة الدعاية على جمهور من الأبرياء ليصنع باتجاهاتهم ومواقفهم وسلوكهم ما يشاء، بل أن الذي تمارس عليه الدعاية (Propagande) موجود قبل الدعاوي نفسه . ويذهب إلى أن الإنسان المعاصر متعطش، بكل شروط حياته وعلاقاته، لهذه الدعاية وهو المتسبب في إنجاح أشكالها ومضامينها وليس مجرد ضحية لها. إن تشتت "الجماعات العضوية" مثل العائلة وعلاقات الجوار وجماعات العمل وتفكك الفضاء العمومي من شأنه أن يعرض الأفراد المعزولين عن مرجعياتهم، على فعل وسائل الإعلام حيث يغذي تزايد المعلومات ميولاتهم للتماثل ويزيد من ارتباطهم بالعملية الإعلامية التي أصبحت جزء لا يتجزأ من الحياة النفسية والاجتماعية وإحدى وسائل الاندماج الاجتماعي . فالنسق التقني الذي تشتغل وفقه وسائل الإعلام لا يترك فرصة للتفكير المنطقي السببي ولا يتيح إمكانية التعامل النقدي مع الواقع المعيش [16]، بل أن تدفق المعلومات ومحاصرتها للفرد أصبحا يمثلان المرجع التعويضي لاكتساب آليات الاندماج داخل النسيج الاجتماعي والانخراط فيه. بالإضافة إلى أن الشبكة الإعلامية المقننة تمحي إمكانية المسائلة النقدية للنماذج الاجتماعية وللأفكار الإيديولوجية المتضمنة في الرسائل المنقولة والمتقبلة، وهو ما يجعل من تقاطع الإعلام والدعاية السياسية مجالا خصبا لإنتاج المشروعية وإعادة إنتاجها وفق المنطق الاتصالي الحديث . ورغم أن هذه المقاربة نابعة من طبيعة التحولات الاجتماعية التي عرفتها المجتمعات الأوروبية المعاصرة إلا أن المفهوم الذي صاغه جاك إلول يمكن تطوير بعض أبعاده لمقاربة ظاهرة الدعاية السياسية كما تشتغل داخل الحقل الصحفي في تونس من خلال مدخلين:

([14]) عبد الرحمان الزامل، أزمه الإعلام العربي، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1984، ص 22 - 25

([15]) Jacques ELLUL, Propagandes, Op. Cit, p. 46.

([16]) Jacques ELLUL, l'Empire du non-sens, P.U.F, Paris 1980, p 180.

1- إن التطور التقني لوسائل الاتصال والإعلام أعطى للدعاية فاعلية متزايدة نتيجة تراكم ثقافة سياسية لدى النخب الحاكمة في الدولة الوطنية نابعة من الوظائف الإصلاحية والوطنية التي نهضت بها الصحافة المكتوبة في تونس.

2 - إن ارتباط الدعاية بالإعلام مازال يهيمن على اشتغال المجال السياسي، وهنا تبرز الدعاية بوصفها أداة مباشرة في ممارسة السلطة وتحديد المشروعيات وأحد المكونات الأساسية لاشتغال الحقل الإعلامي.

ومن داخل المقابلة التماثلية بين الدعاية السياسية والإشهار الاقتصادي اعتبر جون بودريار [17] أن اللغة التي تستعملها الدعاية مثل لغة الإشهار والإعلان هي لغة جماهيرية مشحونة بالرموز الجماعية التي تخاطب الوجدان الجماعي والمشاعر الانفعالية هدفها تسويق بعض الأفكار السياسية والإيديولوجية في سوق المنتجات الجماهيرية المادية والرمزية تجاه "المواطن المستهلك " [18]، وهو ما ينطبق على طريقة بناء المشروعية السياسية من قبل النظام التسلطي . وهو ما يجعل من المشروعية السياسية مرتبطة بنسق المعايير السائد في المجتمع نتيجة الثقافة السياسية المهيمنة المستندة إلى تراث سياسي تسلطي تتداخل معه المضامين الأبوية للتنشئة الأولية والثانوية مع عناصر التنشئة السياسية التي تجيز للحاكم الانفراد بسلطة شبه مطلقة وتعطيه الحق في استخدام كل الوسائل الإقناعية لبناء مشروعيته بما فيها الدعاية السياسية المباشرة وفقا لاشتغال "براديقم الطاعة " في المجتمعات العربية [19].

تمثل الدعاية السياسية كما الإشهار لغة شمولية تحمل أهم صفات المتلقي الجماهيري الذي يوهم نفسه بالاستهلاك العقلاني، وتختفي الدعاية وراء موضوعية اللغة الإعلامية والصحفية المستندة إلى بعض المؤشرات الظاهرة والحجج السطحية، وتدعي الواقعية من حاول لغة المجاز واستدعاء قنوات العضوية في المجتمع من خلال سلوك الإجماع السياسي . وعلى الرغم من نسبية الفاعلية المباشرة للدعاية السياسية وتراجع تأثيرها في المجتمعات الديمقراطية الحديثة إلا أنها مازالت تواصل اشتغالها في أغلب مجتمعات العالم الثالث لأنها تتجاوز بعض وظائفها التقليدية إلى وظائف الإدماج الاجتماعي المعمم والرقابة الشاملة على

([17]) Jean BAUDRILLARD, « Langage de masse », in Encyclopédia Universalis, France S.A, 2002, Version CD ROM 8.

([18]) المرجع السابق.

([19]) الطاهر لبيب، "هل الديمقراطية مطلب اجتماعي ؟"، دراسات في الثقافة والمجتمع، منشورات المعهد العالي للتنشيط الثقافي، تونس، 1994، ص 36.

الأفكار والاتجاهات وتفعيل بعض آليات الضبط الاجتماعي [20]، وبتوظيف وسائل الإعلام والصحافة تعمل الدعاية السياسية على تحويل الحدث مهما كان منعزلا إلى نموذج يتم تعميمه وتحميله مضامين تتجاوز أهمية النتائج التي ينبأ بها، مقابل الصمت تجاه بعض الأحداث الأخرى التي تتعارض مع العناصر الدعائية المتبعة وتصاغ الأحداث الصحفية والإعلامية بصفة انتقائية ممنهجة.

لم تنشأ الدعاية السياسية مع الأنظمة الدكتاتورية والتسلطية بل هي ظاهرة حديثة تستخدم التقنيات الاتصالية والإعلامية لاكتساب الشرعية السياسية وتأمينها بهدف الهيمنة على الفضاء العمومي ومراقبته من خلال " نشر المعلومات وتحليلها بطريقة تجعل المتقبل متوافقا معها وعاجزا عن كل خيار مغاير"، لكن أشكال الدعاية الصحفية تختلف حسب طبيعة النظام السياسي : أشكال لينة غير مباشرة في الأنظمة الديمقراطية وأشكال صلبة مباشرة في الأنظمة التسلطية والأنظمة الدكتاتورية.

2 – المشروعية السياسية ومصادرها

ظهر مفهوم الشرعية عندما تم التساؤل عن مصادر الحكم ومبرراته الطبيعية والأخلاقية، وعن تأثير المواقف العمومية على اشتغال المؤسسات السياسية وتوزيع السلطة وتداولها، ورغم الاختلاف حول المفهوم ودلالاته الفلسفية والسوسيولوجية باختلاف المداخل والمقاربات، إلا أن أغلب المنظرين يتفقون على الحد الأدنى لتعريفه باعتباره يمثل "القبول الطوعي لمواطني الدولة بأحقية السلطة السياسية الحاكمة وما ينجر عن ذلك من رضا بقراراتها مهما كانت طبيعة الأفكار والمشاعر والمواقف التي يستند إليها هذا القبول ". [21]

فالتمييز بين السيطرة السياسية عن طريق الوسائل العنيفة والردعية وبين الهيمنة بواسطة الإقناع يستدعي ضرورة مفهوم المشروعية الذي يغطي مساحة مشتركة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي تجعل من هذا الأخير مقبولا بوصفه سلطة سياسية مخولة أولا باتخاذ القرارات وتنفيذها، ثم مساندتها أو معارضتها إن جزئيا أو كليا ثانيا [22]. وفي المجتمعات الحديثة أصبحت المشروعية تتكون من عنصرين متلازمين يرسمان حدود العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في ما هو مشترك من مكونات الثقافة السياسية وآليات التنشئة المصاحبة لها: البعد الشكلي المتمثل في دستورية السلطة سواء في طريقة تسلمها أو في طبيعة

([20]) Jean BAUDRILLARD, « Langage de masse », in Encyclopédia Universalis, France. S.A. 2002, Version CD ROM 8

([21]) Max Weber, économie et société, éditions Librairie Pion, Paris, 1971

([22]) François CHAZEL, « Influence », in Encyclopédia Universalis, France, S.A, 2002, CD ROM 8

ممارستها وفق القواعد الدستورية والقانونية المعروفة مسبقا لدى المحكومين والبعد المضموني المتكون من القناعة الجماعية بأحقية السلطة السياسية في ممارستها حقوقها التشريعية والتنفيذية في مختلف المجالات العمومية ومراقبتها.

غير أن هذا القبول الطوعي ليس معطى مسبقا ولا مطلقا نهائيا بل يحتاج إلى إنتاج وإعادة إنتاج مستمرة حسب الحاجات والتمثلات المستجدة لدى مختلف المكونات المدنية والاجتماعية وهو ما يعني تجديد المشروعية من خلال الوسائط الفاعلة في المجتمع وحسب محددات ترتبط بطبيعة نظام الحكم والمتغيرات النوعية والشكلية للثقافة السياسية السائدة مثلما كان ماكس فيبر قد أشار إلى ذلك: " يكون النظام السياسي شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه انه يستحق الطاعة والقبول باحتكاره لوسائل العنف الشرعي تبعا لمجموعة من الشروط والأسباب المشتركة بين الحاكم والمحكومين ". [23]

واستنادا إلى الأبعاد التكوينية المتجددة، قدم سيمور مارتن ليبسات تعريفا للمشروعية السياسية بما هي توليد مستمر للاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملائمة للمواطنين بعيدا عن التقييم الإجرائي لأداء النظام السياسي في مستوى الإجراءات التفصيلية والتوجهات العامة [24]، معتبرا أن حالة من التناسب بين سلم المشروعية وسلم المواقف تجاه السلطة، هي الكفيلة بتفسير درجة رضا المواطنين على أداء النظام السياسي . فالمشروعية السياسية تحمل في المنظور الوظيفي دور المحافظة على النظام، وتحقيق الاستقرار والفعالية المرهونين بطاعة الشعب، وهو ما لا يمكن تحقيقه في الظروف الطبيعية إلا بواسطة المشروعية السياسية التي تستند في الغالب إلى القواعد المرجعية التي تؤسس لنفسية القبول العام تجاه السلطة، كما تحدد المعايير العقلانية والأخلاقية التي يقبل على أساسها بالسلطة بصفتها السياسة بمختلف اختصاصاتها. وهو ما اعتبر في المنظور الماركسي وظيفة للإيديولوجيا المهيمنة على جميع مؤسسات البنية الفوقية للمجتمع لتبرير علاقات الاستغلال والهيمنة ومراقبة حركة الصراعات الاجتماعية [25] حيث تطالب الدولة بالاعتراف بسيادتها في اتخاذ القرارات وتطبيقها ويطالب المواطن بالعدالة الشكلية في تطبيق القانون والمشاركة في الهيئات التمثيلية، بينهما يتوسط الإعلام والصحافة لمراقبة التزامات الطرفين وبناء الرأي العام حول القضايا الكبرى والتفصيلية المطروحة للتداول العمومي.

([23]) Max Weber, Économie et société, Op. Cit.

([24]) Seymour Martin LIPSET, L'homme et la politique, Pion, 1963, pp 221-225

([25]) Pierre ANSART, Idéologies, conflits et pouvoirs, PUF, Paris, 1977, p 125

أما مصادر المشروعية السياسية فتتنوع وتختلف باختلاف أنظمة الحكم وعناصر الثقافات السياسية السائدة التي تغذيها ممثلة في مجموعة الأفكار والمعتقدات والتمثلات والممارسات كي تجعل من السلطة السياسية مقبولة وضرورية في ممارستها شكلا ومضمونا، وكان ماكس فيبر قد اقترح ثلاث نماذج مثالية كبرى لازالت مفيدة لكل مقاربة سوسيولوجية تهدف على إحالة المشروعية السياسية على متعيناتها الإجرائية وأنماط الممارسات السياسية والأفعال الاجتماعية في مستوى المصادر وآليات الاشتغال . وبمقابلة أصناف الفعل الاجتماعي مع أنماط الهيمنة السياسية والمشروعيات المستندة إليها [26]، وجدت عدة تقاطعات بين صنف "الفعل العقلاني " الموجه بالمصلحة أو بالقيمة وبين الهيمنة السياسية المستندة إلى " المشرعية القانونية – العقلانية " التي تحدد بالقواعد الشكلية المؤسسية وهي السيرورة التي اتخذتها " العقلنة " العالمية و" نزع السحر عن العالم " الحديث . كما توصل إلى وجود علاقات سوسيولوجية بين نمط الفعل التقليدي وشكل "الهيمنة السياسية التقليدية " التي تقوم على المعتقدات الجماعية في القيم والمعايير والأعراف التقليدية " الموروثة " عند مجتمعات النظام القديم، كما بين الفعل العاطفي والهيمنة الكاريزمية المستندة إلى الاقتناع الجماعي بالقدرات "الخارقة للعادة " لشخص الزعيم . والنموذجين الأخيرين مازالا صالحين لتحليل اشتغال العديد من المشروعيات السائدة عند أنظمة الحكم في المجتمعات العربية رغم ما تشهده من أزمات هيكلية وأخرى عاصفة تتجلى أهم نتائج ترهلها في تغليب الاستعمال المفرط لوسائل الإكراه المادي والاستخدام الصلب للحقول الإعلامية والصحفية في الدعاية السياسية المباشرة .

أما دافيد أستون، فقد طور نماذج ماكس فيبر وأعاد تركيبها من منظور وظيفي متلمسا بعض الظواهر السياسية الأخرى المصاحبة للمشروعية في المجتمعات المعاصرة والتي لم يتعرض لها فيبر واعتبر أن مصادر المشروعية تتوزع إلى عدة أنواع [27]:

1 – الزعامة الشخصية في عوض الكاريزما حيث أصبح بعض الزعماء يستخدمون بعض الصفات الاستثنائية مثل الذكاء والحنكة والتبصر والحكمة ... في مقابل الصفات القدسية للكاريزما التي لم تعد قابلة للتصديق والإقناع .

([26]) Raymond ARON, Les Etapes de la pensée sociologique, Editions Gallimard, Paris, 1967 p 558. ،

([27]) ناجي صادق شراب، السياسة، دراسة سوسيولوجية، دار الجيل، دمشق، 1994، ص 129.

2 – الإيديولوجيا بوصفها مصدرا إضافيا مستقلا عن المصادر الفيبرية الثلاث، ممثلة بمجموعة الأفكار والقيم والمعتقدات المستندة إلى رؤية محددة للعالم قد تكون قومية أو دينية أو وطنية ... تعتقد الجماهير في صحتها من خلال إجراءات وشعارات يدعيها النظام السياسي تتقاطع وظائفها التبريرية مع وظائف المشروعية السياسية.

3 – المصدر البنيوي ممثلا في مؤسسات مستقلة ومتكاملة الوظائف تشتغل بطريقة تنظيمية أداتية قادرة على التكيف مع الانتظارات والاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية المستجدة .

أما نظرية الحق الإلهي فتعتبر أن المشروعية السياسية ذات مصدر إلهي دون تدخل إرادة أخرى موازية، فالإله هو الذي يختار الحاكم لممارسة السلطة السياسية وعلى جميع المؤمنين طاعته لأنه يستمد سلطته من فكرة الاستخلاف التي تضمنتها بعض الأديان التوحيدية.

مشروعية الدولة الوطنية من خلال الإعلام

ترجع مسألة المشروعية السياسية في الدولة الوطنية العربية عموما والتونسية خاصة إلى الطبيعة الازدواجية المحمولة داخل الثقافة السياسية إذ أدت عملية الاستحداث السياسي لكيان الدولة إلى تعايش سلسلتين من عناصر الثقافة السياسية ترتبطان بالسياق التاريخي لحركة التحرر الوطني لكل تجربة [28] : سلسلة شكلية تجمع العناصر الحداثية لقيام الدولة الأمة الحديثة في أوروبا الغربية ممثلة في الدساتير والقوانين والمؤسسات السياسية بوصفها هوية شكلية لنزع الاعتراف الدولي واقتلاع العضوية في الهيئات الأممية وتلقي الدعم الدولي سياسيا وماديا لمقتضيات البناء الوطني، أكثر من توجهها للمواطنة داخليا. وسلسلة مضمونية تحمل المكونات السياسية التقليدية لمحاولة تحقيق الإجماع وعقد التحالفات بين المكونات الاجتماعية المتنوعة، استندت إلى الولاءات العشائرية والمذهبية والجهوية والدينية مكرسة مقاييس الزعامة الشخصية.

غير أن أغلب تلك الولاءات أو بعضها لم تكن قادرة على إعادة تشكيل الإجماع الوطني الكفيل بإنتاج القاعدة الضرورية لمشروعية سياسية متجانسة مع إطارها الشكلي الدستوري والمؤسسي في السياق التونسي، فوجدت النخب التي تسلمت السلطة نفسها مجبورة على إيجاد سند نضالي تحرري سواء باسم الوطنية أو القومية أو الثورية في محاولة لبناء مشروعيتها. لكن ظرفية هذا السند بعد استنفاذه لوظيفته التاريخية واستغراقه زمنا اختباريا من فشل الدولة في تحقيق طموحات العديد من الفئات والشرائح الاجتماعية، أصبح مؤشر أزمة لتجديد المشروعية السياسية واجهتها الدولة الوطنية باستبدال المشروعية التمثيلية بدعاية سياسية

([28]) علي أومليل، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1985، ص89.

استنفذت من خلالها أغلب المصادر الشكلية والمضمونية. فقد كانت تجربة المجتمع مع الدولة مرتبطة في اللاوعي السياسي بترسبات هذه المؤسسة عبر التاريخ السياسي في الجمع بين الصفات الأجنبية والمذهبية ومحدودية السيادة أو ما سمي "بلاد السيبة" دون حدوث انقطاعات عميقة مع هذا التراث. وفي غياب الإجماع المؤسس حول العديد من القضايا المجتمعية التي كانت قد حسمت مع نموذج الدولة الأمة في أوروبا الحديثة مثل نظام الحكم والحدود الإقليمية والعلاقة مع الدين والأقليات والعلاقة مع المجتمع المدني والمجتمع الدولي، اتجهت الدولة التونسية إلى المركزة السياسية والإدارية والتسلط على المجتمع والهيمنة على المجتمع المدني بما فيه الإعلام والصحافة اللذان تم تحويلهما إلى جهاز تنفيذي باستخدام آلية الزبونية السياسية عن طريق تحويل مختلف الحقوق المدنية والسياسية إلى امتيازات وإعادة توزيعها حسب درجة الولاء السياسي المشخصن.

3 – المشروعية السياسية في التمثل الصحفي:

تعامل الخطاب الصحفي المدروس مع تعريفات المشروعية السياسية فى المدونة المدروسة بانتقائية دعائية طيلة مرحلتي الحكم التسلطي حسب السياقات الاجتماعية والمناسبات السياسية تراوحت بين المكونات الشكلية الدستورية والقانونية الحديثة وبين المضامين التقليدية، وكان كثيرا ما يعرفها أخلاقيا على أنها "اعتراف بالجميل "، و "رد الأمانة لصاحب الأمانة ... واستئمان على البلاد والعباد"، إنها "عهد غير قابل للفصم بين المنقذ وشعبه " حتى أن الدعاية للانتخابات التمثيلية أصبحت في كثير من المراحل " اختبارا للشعب للتعبير عن العرفان" بدل أن تكون اختبارا للحاكم في تصوراته وبرامجه أمام منتخبيه . وبذلك تم استبدال الرضا العام والقبول السياسي الطوعي بما هي مكونات عقلانية لمقاييس المشروعية السياسية، بمقولات أخلاقية مستمدة من الولاءات والعلاقات الاجتماعية التقليدية ومن قيم "الكرم" و"الشهامة " و"الولاء" المشبعة بثقافة المن والوصاية وكأن المجتمع هو المسئول أمام حاكمه ليبدي له الولاء والطاعة بدل أن يكون الحاكم مسئولا أمامه وفق آليات سياسية تمثيلية كما هو متضمن شكليا. وإذ تغيب مفردات السياسية المدنية والشكلية من العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الخطاب الصحفي حين التعرض لمسالة المشروعية، فلكي تعوض بالدعاية المجانية للطاعة والولاء وتكرار التذكير بالواجب السياسي للمواطنين باعتباره عهدا مقطوعا بصفة مسبقة من طرف واحد وبحقوق الحاكم عليهم كما يحددها خطاب الدعاية دون التعرض لواجبات الحاكم وحقوق المواطنين في مستوى ما هو سياسي تعاقدي .

بدت عناصر الثقافة السياسية السائدة في خطاب الافتتاحيات مرتبطة بمحاولة تفعيل المشروعية الكاريزمية مستخدمة بعض مفاهيم الوفاق والإجماع والتزكية والقبول العام المفوض [29] استنادا إلى الحجج العاطفية والوجدانية لتبرير أحادية الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية مثلا من خلال "وفاق وطني عام يكرس ويجسم مكانة الرئيس" ..." في قلوب التونسيين جميعا. " إنها كاريزمية مشخصنة لا تتحرج في استعراض الصفات الاستثنائية للزعيم المنقذ "لما قدمه لشعبه من تضحيات جسام وخيارات حكيمة وبعد نظر قلما توفر عند القادة والزعماء خاصة حين أنقذه من مجهول عاصف" . لم يكن تصور المشروعية المتداولة في الخطاب الصحفي يستند إلى العناصر الشكلية المفرغة من محتواها الديمقراطي التمثيلي إلا ليحيلها على مضامينها التبريرية المرتبطة بالإيديولوجيا الوطنية أو الإيديولوجيا القومية ثم بالإيديولوجيا التنموية لاحقا أحقية في الحكم والتحكم تبعا لحجم المهام المنجزة في التحرير والتوحيد أو تلك التي مازالت تنتظر الإنجاز.

استنادا إلى المشروعية الثورية أو التحررية، كان منطق " القيادة المظفرة لحركة التحرر الوطني " و"الثورة الناجحة على الاستعمار والفقر والتخلف "، يتجسد في الإحساس بالانتصار إذ يقود النخبة السياسية التي استولت على السلطة إلى الثقة المطلقة بمشروعها الوطني [30] الذي لا يحتاج إلى مخالفة أو مراقبة و لا يتسع لإصلاح أو معارضة، بل كان منطق الوصاية هو الذي يقود عمليات بناء المشروعية وتجديدها على حد السواء. فبعد الاستقلال كان تسلط الدولة متغيرا ثابتا سواء مورس باسم الوحدة العربية باستخدام تبريرات الأيديولوجيا القومية أو باسم التحديث والتنمية بواسطة تبريرات الأيديولوجيا التنموية كما حصل في تونس، وفي كلا الحالتين كانت " ضخامة التحديات الوطنية والقومية والتنموية " تتفوق باستمرار على المهام الديمقراطية داخل الخطاب الصحفي والإعلامي، " فمن كان قادرا على تحدي قوى الاستعمار (...)، لهو أجدر من غيره بمواصلة الجهاد ورسم بوصلة الطريق وقيادة الأمة ". إنه منطق المشروعية الثورية المنتصرة الذي لا يقبل المساءلة أو المشاركة فينفرد بامتلاك سلطة الحقيقة التي سرعان ما تتحول إلى حقيقة تسلطية لا تقبل المنازعة بل كثيرا ما تستعمل لاستعداء الخصوم باسم الوصاية السياسية على المجتمع والدولة.

أما المصدر الثاني للثقافة السياسية العربية المستخدم في الخطاب الصحفي فيرتبط بالبعد التاريخي الثقافي للعلاقة بين الدين والدولة . فمن خلال تجارب الدول الإسلامية على مر تاريخ القرون الوسطى والتاريخ المعاصر، لم يحسم الفصل بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية أي بين الدين والسياسة سواء كانت القوى

([29]) برتراند بادي، بيار بيرنبوم، سوسيولوجيا الدولة، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1988، ص18.

([30]) Hichem DJAIT, La crise de la culture islamique, Fayard, Paris, 2004, pp 234-235.

السياسية المعنية في السلطة أو في المعارضة . ذلك أن تتداخل صفات الحاكم بين مشروعية الإرث العائلي أو القبلي ومشروعية العقيدة بما فيها عقيدة المذاهب الطائفية [31]، هو ما كان يهيكل مشروعية الحكم في المجتمعات الإسلامية التقليدية، واستندت إليه مختلف الدول المتتالية في المشرق والمغرب بما فيها الدولة الوطنية فوجد تعبيراته في خطاب الصحافة المكتوبة في تونس : " أطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم" أو "لولا تلك الرحمة التي أنزلها الله علينا بأن بعث لنا بمن كان أهلا لخلاصنا" أو كذلك "فكانت العناية الإلهية موصولة بإرادة أحد أبناء هذا الوطن العزيز".

فعلاقة الفرد بالجماعة أو الأمة تجعل من اكتماله وجوديا ودينيا لا يتحقق إلا من داخل العضوية الكاملة في الجماعة الأهلية التي تتعالى عنه بمختلف سلطاتها وتتكثف صرامتها في السلطة السياسية الحاكمة تبعا للأحكام الفقهية المرتبطة بطاعة الحكام التي هي جزء من طاعة الله فتتحول المشروعية من الرضا الطوعي الاختياري إلى إكراه الطاعة تبريرا للحاكم وتكفيرا للمعارضة الفعلية أو المفترضة.

كان لتراكم الاستبداد عبر التاريخ العربي حتى أصبح "طبعا" أو تطبعا عند الحكام كما كان قد اعتبر عبد الرحمان الكواكبي [32] في "طبائع الاستبداد"، أن تحول إلى نموذج تسلل الكثير من مكوناته إلى التجارب السياسية العربية المعاصرة لتعيد إنتاجها من خلال تسلطية سياسية مستحدثة كما حصل مع نظام الحكم في تونس منذ الاستقلال حين أصبحت طاعة الحاكم وأولى الأمر، مقوما أساسيا داخل الثقافة السياسية استبطنه الحاكم والمحكوم إذ تقصي الآخر السياسي أو الحزبي ولا تعترف به إلا مساندا أو مزكيا أو مبايعا. وبفقدانه لمصادر تجديد مشروعيته حين استنفذت المشروعية التاريخية بوجهيها الوطني والتحديثي، حاول النظام السياسي التكيف مع هذه الإكراهات وانتقلت سياسته من هيمنة الحزب الواحد إلى هيمنة ما سمي "حزب الأغلبية " ضمن ما يعرف في الخطاب الصحفي المدروس "بالديمقراطية التوافقية وحكمة الإجماع الوطني حول سلامة الخيرات الكبرى ودقة الإنجازات "، وهي الديمقراطية التي لم ترق إلى بعدها الشكلي في ممارسة الهيمنة السياسية والإعلامية والأمنية وبناء مشروعية دستورية تمثيلية، فلم يبق لها سوى المصدر الخارجي [33] المتمثل في الديمقراطية وحقوق الإنسان ثم الحقوق البيئية . وبذلك لم ينجح النظام السياسي

([31]) محمد عابد الجابري ،العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 1991.

([32]) عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد، الدار العربية للكتاب، بيروت، 1978.

([33]) Bertrand BADI, « Etat et légitimité en monde musulman : crise de l'universalité et crise de concepts », in Habib EL MALKI, Jean-Claude SANTUCCI (dir.), Etat et

في تونس إلا في إعادة إنتاج الأدوات التسلطية التي حكم بها طويلا: الخطاب الشعبوي والزبونية السياسية وهما الإطارين العامين لمشروعية تنموية تشغل آليات الأيدولوجيا التنموية التي كثيرا ما تستبدل الأبعاد الاجتماعية والسياسية للتنمية بخطاب شعبوي حول الإنجازات الاجتماعية.

هناك صعوبة منهجية في جمع تمثل واحد للمشروعية السياسية من خلال المدونة المدروسة، لذلك سنكتفي بالبحث عن أهم مكوناتها من خلال ما تم تداوله صحفيا من أحداث سياسية وفق تصنيف مقارن مع متغيرات المفهوم الأولى الذي تم اعتماده، وهو ما يمكن إجماله في الخصائص التالية:

– الإلزامية : تم التعامل مع المشروعية السياسية التي يستمدها الحاكم من المحكومين في الخطاب الصحفي باعتبارها واجب وطني أخلاقي مفروض جميع المواطنين، بل يتحول إلى واجب سياسي مرتبط بأهلية المواطنة تستوجب مخالفته العقاب قانونا كما ورد في بعض المناسبات : "إن الخير العام والطمأنينة التي ننعم بها تكفي بأن نجدد العهد لصانع التغيير، أما من أرادوا التشويش على إرادة الشعب ونداء الوطن فالقانون كفيل بهم "، أو هي فريضة دينية عادة ما تقترن بالفتاوى الصحفية والشهادات الإعلامية ، "كغيرنا من باقي المؤسسات شاهدون على ما آلت إليه البلاد بعد التغيير والآفاق الجديدة التي فتحت في وجه هذا الشعب "وأما بنعمة ربك فحدث". تبدو المشروعية من خلال هذه الافتتاحيات غير قابلة للطعن أو المراجعة ينتفي عنها المكون الطوعي الاختياري لقبول النظام السياسي والرضا به مخولا لممارسة السلطة، الملازم لبناء واشتغال كل مشروعية سياسية حديثة.

– الإطلاقية: حيث اعتبرت في التمثل الصحفي للثقافة السياسية معطى مطلقا في بعدها الكلي لتشمل كل الإجراءات والممارسات السياسية مهما كان توجهها، وفى بعدها الزمني باعتبارها " عهدا لا يقبل الانفصام" تكرر مصطلحات العهد والتزكية والإجماع والخيار التاريخي، فهي ولاء مستمر يذكر بالبيعة كما كان قد عرفها ابن خلدون : "العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من دلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره" [34]. فهي التزام دائم بالطاعة وعدم المنازعة فيها وتفويض التصرف للحاكم في المجالين الخصوصي والعمومي مع الالتزام بتنفيذ الأوامر والتكليفات سواء قبلها الفرد أو لم يقبلها.

---

développement dans le monde arabe, Crises et mutations au Maghreb, Ed. CNRS, Paris, 1990. pp 19-30.

([34]) عبد الرحمان بن خلدون ، المقدمة، دار العودة، بيروت، 1996.

– الشخصنة : كثيرا ما ينزاح موضوع المشروعية إلى شخص الحاكم في مقابل مشروعية المؤسسات بل وتختزل في " شرعية الزعيم " استنادا لصفاته الاستثنائية: " بعد النظر وحكمة التوجه والقدرة على استشراف المستقبل ..." ولأعماله البطولية التي تستعمل لتبرير خياراته مهما كان التوجه : " منقذ الأمة ومحررها وصانع مجدها ... إنقاذ الوطن وصناعة التغيير وقيادة الثورة الهادئة ..."، حتى يحاط بالفارغ المؤسسي من حوله ويصبح غير قابل للتعويض لذات الخصائص المتفردة.

– السجالية : توظف بعض الأحداث والمناسبات لاستعداء الخصوم السياسيين أو المدنيين، الداخليين والخارجيين أو حتى بعض المغضوب عليهم، وبتشغيل نظرية المؤامرة مع كل وضعية خلافية، يتم تجريد الآخر من الأهلية الأخلاقية والسياسية، بل وتخوينه وطنيا وأخلاقيا في عديد الحالات لتأكيد أحقية ممثلي السلطة و"انفرادهم بالمشروعية والولاء " .

4 – مصادر المشروعية في الخطاب الصحفي

تنوعت مصادر الشرعية في المدونة المدروسة وتعددت جمعا بين عناصر الثقافة السياسية التقليدية ونظيراتها الحديثة. ونظرا لمحدودية التصنيف الفيبيري الكلاسيكي، تم اللجوء إلى بعض المقاربات المعاصرة رغم طابعها الوظيفي:

– **المصادر القانونية:** ممثلة في دستورية الوصول إلى السلطة وتجديدها وطريقة ممارستها عبر المؤسسات المختصة، مع تغليب واضح لدور المؤسسة الرئاسية في "المبادرات الحاسمة" و"اللفتات الكريمة " على حساب المؤسسات الحكومية والمدنية، حيث تعوض " العادات الحميدة " القواعد القانونية والمؤسسية المعروفة مسبقا.

– **المصادر التقليدية** : بانتقاء بعض القيم والعادات الموروثة التي تمجد طاعة للحكام وتنزاح بالولاء السياسي إلى القيم الأصيلة مثل " الكرم والشهامة " وحفظ "العهد"، "رد الجميل لصانع الجميل" مقابل استهجان ما قد يصدر عن "جاحد أو حاسد" من ذوي "النوايا السيئة " الغرباء عن "شيمنا العريقة " والتقاليد المتوارثة.

– **المصادر الكاريزمية** : حيث تظهر صفات الزعامة البطولية و" الاستثنائية " من خلال الأعمال الإنقاذية والإنجازية في تقرير المصير الجماعي، ويبدو تفرد القائد بكل صفات الزعامة مخولا للحكم دون منافس طالما أن انفراده الاستثنائي ينتج فراغا وظيفيا في بناء المشروعية المشخصنة . ورغم عدم إلحاق الزعيم في الخطاب الصحفي بالصفات القدسية كما عند ماكس فيبر، فإن الفاعل الصحفي استخدم في بعض

الحالات المجال المقدس لصالح الزعيم بطريقة تحيل على نظرية الحق الإلهي غير المباشر حيث لا يتدخل الإله بإرادته مباشرة في اختيار الحاكم وتحديد شكل السلطة وطريقة ممارستها، وإنما يوجد الأحداث والشروط التي تساعد على اختيار الحاكم وتحديد طبيعة السلطة السياسية.

– **المصادر الخارجية** : خاصة مع عولمة التسعينات " الاعتراف والثقة والتثمين " من قبل المؤسسات الدولية الاقتصادية المانحة للقروض والمؤسسات الدولية السياسية والمؤسسات الدولية والعالمية الحقوقية بانتقاء تقاريرها ومواقفها الإيجابية التي يعتبرها الخطاب الصحفي "داعمة " ومساهمة في تقوية مشروعية نظام الحكم.

– **المصادر الإيديولوجية** : أي عندما تكون الإيديولوجيا أرتودكسية تبريرية في خدمة السلطة السياسية [35]، وقد انتقل التبرير الإيديولوجي لمشروعية السلطة السياسية في الخطاب الصحفي تباعا حسب المراحل والأنماط التنموية المتبعة: إيديولوجيا التحديث المدعومة اجتماعيا خلال مرحلة الخمسينات والستينات، في مقابل الإيديولوجيا العالم ثالثية في دول أخرى مثل مصر والجزائر، والإيديولوجيا التنموية المقبولة خلال مرحلتي السبعينات والثمانينات والتي تبنتها مختلف الأنظمة السياسية في العالم العربي، والإيديولوجيا الحقوقية المقبولة أيضا استنادا لمقولات حقوق الإنسان مثل التنمية المستديمة، التنمية البشرية، مناطق الظل، الفئات ذات الحاجات الخصوصية، حقوق المرأة ومجتمع المعرفة، خلال عشرية التسعينات

وما بعدها بوصفها بديلا لبراليا عن التنمية، والإيديولوجيا الإرهابية التي دشنت مواجهة الرفض منذ بداية الألفية خاصة بعد انطلاق مرحلة الاحتجاجات الجماهيرية في مناطق مختلفة تمت مواجهتها بالقمع الانتقائي تارة والمعمم تارة أخرى مع تكثيف الحملات الدعائية والاستخدام المكثف لوسائل الإعلام والصحافة.

خاتمة

كان لاحتكار الدولة التسلطية في تونس للمجال العمومي والهيمنة على الحقول التوسطية، أن حول عمليات بناء المشروعية وتجديدها إلى دعاية سياسية تستجدي رضا المحكومين، يستبدل من خلالها رضا الرأي العام بأشكال متعددة من العنف الرمزي تراوح بين احتكار المعلومات والمعطيات واستخدام الزبونية السياسية مع الفاعلين الإعلاميين بتحويل حقوقهم المهنية والمدنية إلى امتيازات توزع حسب درجة إعلان الولاء للنظام الحاكم . وسرعان ما انزاحت محاولة بناء المشروعية أو تجديدها إلى دعاية سياسية مباشرة

([35]) Pierre ANSART, Idéologies, conflits et pouvoirs, Op. Cit

لفائدة السلطة الحاكمة على حساب مشروعية الدولة ومؤسساتها السياسية والمدنية واستبدلت المشروعية التمثيلية بمشروعية تسلطية لم تنجح خلال أغلب المراحل في استخدام ما يمكن أن تؤمنه "الفاعلية الإيديولوجية لتبرير الهيمنة والإقناع " [36] .

وبذلك مثل الحقل الصحفي موضوعا انتقائيا ونموذجيا للاستثمار السياسي في بناء المشروعية السياسية ناتجا عن "خطورة الإعلام والصحافة " في تمثل الثقافة السياسية للنخب الحاكمة والتي يمكن إرجاعها إلى عاملين اثنين، الأول تاريخي ارتبط باستخدام الصحافة في مراحل الإصلاح والتحرر الوطني وبناء الدولة الوطنية، حيث كانت " الصحافة كانت دائما في خدمة قضية معينة "، حين نهضت بوظائف الدعاية والتحريض وتأطير الحركات الاجتماعية والثقافية، بل واستخدم الإعلام في الأدوار البيداغوجية والتعليمية حتى أصبح مكونا أساسيا من أدوات السلطة يعامل على أنه جهاز تنفيذي بيد الحكومة، أما العامل الثاني فهو معرفي يرجع إلى هيمنة البراديقم الكلاسيكي للتأثير الآلي للرسائل الإعلامية على المتلقين، رغم البراديقمات اللاحقة التي عدلت كثيرا من هذه النظرية وتجاوزتها.

يعود إنتاج الخطاب المدروس لهذه المشروعية، سواء في مكوناتها التسلطية أو في مصادرها التقليدية المشخصنة، إلى شروط التطبع المهني للفاعل الصحفي وخصوصية اشتغال الحقل الصحفي ضمن سياق النظام التسلطي وخاصة إلى علاقة الدولة بوسائل الإعلام كما انتظمت في التجربة السياسية التونسية المعاصرة انطلاقا مما كان قد أقره بعض المتخصصين في سوسيولوجيا الإعلام والصحافة حول ارتهان هذه الأخيرة في وظائفها الاجتماعية والسياسية بطبيعة النظام السياسي أكثر من ارتباطها بالمنظومة التشريعية والحقوقية للممارسة النشاط الصحفي [37] باعتبارها تعبيرا مباشرا عن الضمانات الإجرائية لمجمل الحريات التي تختزلها حرية الصحافة كحريات المعتقد والتفكير والتعبير والنشر والتي لا تستقيم دونها. فالقواعد العامة لمهنة الصحفي ظلت أسيرة آليتي الرقابة والزبونية على حساب قواعد المهنية والمصداقية مما راكم ثقافة صحفية داخل الحقل تهيكل القسم الأوفر من أساسيات التنشئة الإعلامية والتحويل المهني يصعب التخلص منها حتى لو توفرت الشروط الشكلية للتحرر الصحفي لتضمنها في خاصيات التطبع المهني للفاعل الصحفي والتي تتميز بقوة الإكراهات الخارجية للحقل الصحفي المتمثلة أساسا في الهيمنة والرقابة

([36]) محمد سبيلا، الإيديولوجيا، نحو نظرية تكاملية، المركز الثقافي العربي، بيروت 1992 ، ص 66.

([37]) Francis BALLE, «Faut-il imposer les limites à la liberté de presse ? », in Wolfgang Slim FREUND, (dir), l'Information au Maghreb, Cérès Productions, Tunis, 1992, pp 39-47, p 46.

(الموضوعية والذاتية) على الفضاء العمومي (الزبونية السياسية: مقايضة الحقوق المهنية والمنافع المادية والرمزية للحقل بالولاء الناشط للسلطة السياسية) وتحديد المعلومات القابلة للتداول الصحفي؟ وبضعف الإكراهات الداخلية للحقل الصحفي المتمثلة في المهنية والمصداقية والكفاءة مما أنتج ظاهرة "صحافة الدولة " لأن الدولة كانت دائما تمثل الزبون الأساسي للصحافة المكتوبة والإعلام عامة مما أدى إلى اكتفاء الفاعل الصحفي باستراتيجيات دفاعية تجاه الحقل السياسي إذ لا يتوفر على الشروط المهنية والسياسية لممارسة التوسط الرقابي على الالتزامات المعلنة والمضمرة لمجمل الفاعلين الاجتماعيين.

إن مثل هذا الأداء الصحفي في إنتاج المشروعية السياسية وهيكلة الحقل الصحفي يساهم في إعادة إنتاج التسلطية السياسية ومظاهر " المواطنة السلبية " وانكماش الفضاء العمومي، حين يحول التوسط الإعلامي إلى أداة تنفيذية دعائية تبرر سلوك السلطة السياسية مها كان توجهها فتلحقها بمشروعية مطلقة الطاعة، شخصانية الموضوع، سجالية التواصل لا تكتفي بمصادرها الحداثية بل كثيرا ما تستنجد بالمرجعيات التقليدية في تحصيل الإجماع . فالهيكلة اللاشكلية للحقل الصحفي من حيث توزيع المواقع ومختلف السلطات الإدارية والمالية والرمزية استنادا لمعايير غير مهنية، هي ما يفسر ارتهان إنتاج الحقل بزبونية النظام السياسي الذي يحتكر الإعلام والصحافة لممارسة دعاية صلبة تسلطية نابعة من تسلطه على الدولة والمجتمع بمراقبة الخطابات المسموح بتداولها داخل الفضاء العمومي.

منشورات فلسفية

اسبينوزا، الأعمال الكاملة ،ج1 : رسالة إصلاح العقل، والرسالة الموجزة، ترجمة جلال الدين سعيد، مراجعة صالح مصباح، المركز الوطني للترجمة، تونس ، 2011.

بنشيخة- المسكيني أ. الفن يخرج عن طوره ،، دار المعرفة، تونس 2010.

بن أحمد ،ي . الظاهرة والمنهج في فينومينولوجيا هوسرل، مركز النشر الجامعي، تونس 2008

بن مصطفى، م. الجمالية والنقد في فكر هابرماس، الوسيطي، تونس 2011

جماعى، مقالات في النمذجة وفلسفة العلوم ج 1، ترجمة جماعية، مراجعة محمد بنساسي، المركز الوطني للترجمة تونس، 2011 .

الحداد، ف، الفلسفة النسقية ونسق الفلسفة السياسية عند اسبينوزا ، ترجمة جلال الدين سعيد، مراجعة صالح مصباح، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2009.

ديكسو، م، أفلاطون، ترجمة الحبيب الجربي، مراجعة جلال الدين سعيد مراجعة، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2011

روسو، مقالة في أصل التفاوت بين البشر، ترجمة بولص غانم، مراجعة وتدقيق عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.

روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة عبد العزيز لبيب، مراجعة صالح مصباح، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011.

روسو مقالة في أصل الفنون والعلوم ونصوص أخرى، ترجمة جلال الدين سعيد ومحمد محجوب، المركز الوطني للترجمة، تونس 2011.

ريكور سيرة الاعتراف ترجمة فتحي انقزو مراجعة محمد محجوب، المركز الوطني للترجمة تونس، 2011

كافياس، ج المنطق ونظرية العلم، ترجمة محمد بنساسي، مراجعة صالح مصباح المركز الوطني للترجمة تونس، 2010.

كواريه ،أ، دراسات غاليلية، ترجمة يوسف بن عثمان ، مراجعة عبد الكريم العبيدي، المركز الوطني للترجمة تونس، 2009

كيمليشكاف .، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة ترجمة منير كشو مراجعة صالح مصباح المركز الوطني للترجمة تونس، 2010

المديوني، م . القديس أوغسطينوس ، دار جداول، بيروت لبنان ، 2011.

المسكيني ف. الهوية والحرية ، نحو أنوار جديدة ، دار جداول، بيروت لبنان ، 2011.

المسكيني ف . التفكير بعد هيدغر، أو كيف الخروج من العصر التأويلي للعقل ، دار جداول، بيروت لبنان، 2011.

مصباح ، ص .، " تجرأ على استعمال عقلك " : التنوير موجودا ومنشودا، دار جداول، بيروت لبنان، 2011

مصباح ،ص.، فلسفة الحداثة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز إلى كانط ، دار جداول، بيروت لبنان، 2011.

نيتشه، جنياولوجيا الأخلاق، ترجمة فتحي المسكيني، مراجعة محمد محجوب، المركز الوطني للترجمة تونس ، 2010

هوسرل، أفكار توجيهية من أجل فينومينولوجيا، ترجمة أبو يعرب المرزوقي ،، دار جداول، بيروت لبنان ، 2011

هيغل، المعرفة والإيمان، ترجمة ناجي العونلي، مراجعة محمد محجوب، المركز الوطني للترجمة، تونس 2010

Publications Philosophiques

Ayadi, A., Philosophie nomade , l'Harmattan, Paris, 2009

Bachta, A, La renaissance du passé, l'Harmattan, Paris, 2009

Ben Othman, Y. 2009, Système et Méthode dans la philosophie de Descartes , Le Gai Savoir, Tunis.

Chaherli-Harrar, S., John Stuart Mill, 2 Vol, l'Harmattan, Paris, 2009.

Chatti , S., Quine, Pub. Fac. Sc. Hum. &Soc., Tunis, 2010.

Chennoufi, A., Chérif, T., Mosbah, S. (Eds) l'Universel et le devenir de l'humain, XXXIIè Congrès de ASPLF Tunis - Carthage 2010

Ghorbel, H., L'idée de guerre chez Rousseau, 2V., l'Harmattan, Paris, 2010

Jaoua, M., Phénoménologie et ontologie, l'Harmattan, Paris, 2011.

Karoui, F., Spinoza et la question de la puissance, l'Harmattan, Paris, 2010.

Ksouri, Kh., La Laïcité :Que peut nous apprendre l'Histoire, l'Harmattan, Paris, 2009.

Ksouri, Kh., Au commencement fut le mythe, Samed, 2010

Mestiri, S. De l'individu au citoyen : john Rawls et la question de la Personne, Maison des Sciences de l'homme , Paris, 2008.

Mestiri, S. John Rawls: Justice et équité, P.U.F., Paris, 2009.

Oulbani, M., Qu'est ce que le positivisme ? Vrin, Paris, 2011.